

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.27
4 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٨ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

أندونيسيا*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٩٣/٥٢ و ١٩٤/٢٥ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وهي قرارات متصلة بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، ويعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وبدور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، وجميع قراراتها الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى جميع الإعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التغلب على فقر البشرية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر ما زال يتزايد، لا سيما في البلدان النامية، وأن أغلبية كبيرة منهم من النساء والأطفال،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) A/53/329.

وإذ تسلم بأن تهميش كثير من البلدان النامية والمجموعات الضعيفة من الناس فرض، أثناء عملية العولمة، قيودا على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

وإذ تعرب أيضا عن قلقها من أن الاضطرابات المالية والاقتصادية جعلت الفقر القائم يتفاقم وأعدت أعدادا كبيرة من الناس في البلدان النامية إلى الفقر،

وإذ تلاحظ المقررات والتدابير والأنشطة المضطلع بها من أجل القضاء على الفقر من جانب البلدان ومن جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، بما في ذلك البنك الدولي، فضلا عن جميع قطاعات المجتمعات في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

١ - تكرر التأكيد على أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إلى تحقيقه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو القضاء على الفقر المدقع وتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي؛

٢ - تدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات لتنفيذ جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ من حيث صلتها بالقضاء على الفقر تنفيذا كاملا وفعالا، بهدف تحقيق أهداف العقد في أقرب وقت ممكن؛

٣ - تؤكد أهمية التصدي للأسباب الجوهرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وفي هذا السياق، تشدد على الدور الأساسي للنمو الاقتصادي العادل في القضاء على الفقر؛

٤ - تسلم بأن عملية العولمة تأتي معها تحديات جديدة، لا سيما للبلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نموا، في الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

٥ - تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ومتضافرة لإيجاد بيئة اقتصادية تمكن من مساعدة البلدان النامية على مكافحة الآثار السلبية للعولمة والتهميش وإعادة تنشيط عملية التنمية؛

٦ - ترحب بصياغة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر، بما في ذلك تحديد غايات وأهداف زمنية لتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة، والقضاء على الفقر المدقع، بالاستناد إلى استراتيجيات إنمائية وطنية محددة، وتشجع على مواصلة تنفيذها، فضلا عن تبادل الخبرات المكتسبة في هذا الصدد؛

٧ - تحت البلدان المتقدمة النمو على أن تحقق في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وأن تسعى في حدود ذلك الهدف إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، تنفيذ جميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء المديونية عن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تنفيذاً كاملاً وفعالاً، ومن ثم دعم جهودها للقضاء على الفقر؛

٩ - تسلم بدور الائتمانات الصغيرة بوصفها أداة أساسية للتصدي للفقر، تؤدي إلى توفير فرص مزاولة الأعمال الحرة المثمرة وتوفير القدرات، لا سيما للمرأة عن طريق إتاحة الفرصة للحصول على مبالغ صغيرة من رؤوس الأموال، وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها ذات الصلة فضلاً عن البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى دعم خدمات الائتمانات الصغيرة والخدمات ذات الصلة وإدراجها بحسب الاقتضاء في برامجها الرامية إلى القضاء على الفقر؛

١٠ - ترحب بالمبادرة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق الرامي إلى التنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات، حيث كان موضوع القضاء على الفقر موضوعاً مشتركاً فيها؛

١١ - تلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق بين الوكالات، ومن بينها المنظمات والصناديق والبرامج ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز، بهدف القيام بمتابعة متكاملة للمؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد لجنة التنسيق الإدارية لبيان بشأن الالتزام بالعمل على القضاء على الفقر، وتشجع هذه الوكالات على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لدعم الدول الأعضاء في جهودها بغية تحقيق أهداف العقد؛

١٢ - تكرر تأكيد نداؤها إلى جميع المانحين لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر في برامج المساعدة الإنمائية التي يوظفونها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتدعو صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة إلى دعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، في جهودها لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر، عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لدعم وتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات الفقر المتكاملة؛

١٣ - تقرر أن موضوعي اليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ هما "العولمة والقضاء على الفقر" و "دور المرأة في القضاء على الفقر"، على التوالي؛

١٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالإجراءات والمبادرات التي يحتمل اتخاذها للألفية الجديدة؛

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين بنداً عنوانه "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

— — — — —